

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/115
19 February 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق

مساهمة من منظمة الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧]

ترغب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في أن تطلع لجنة حقوق الإنسان على ما يلي:

-١- تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة وبدعم الجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وشارك فيه رؤساء دول وحكومات ومندوبون رفيعو المستوى من ١٨٦ بلداً. واعتمد مؤتمر القمة إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وللذين تضمنها هدفاً منفصلاً للحق في الغذاء.

-٢- وجاء في بداية إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي ما يلي:

"نحن رؤساء الدول والحكومات، أو من يمثلوننا، المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نؤكد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع."

-٣- وبناء على الالتزام الساير بتنفيذ ورصد ومتابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ينص الهدف
-٤- على النحو التالي:

"توضيح مضمون الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع، كما نص عليهما في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وإيلاء عناية خاصة لتنفيذ هذا الحق وإعماله بصورة كاملة ومطردة بوصفه وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

"تحقيقاً لهذه الغاية ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع أطراف المجتمع المدني، بما يلي، حسبما يكون مناسباً:

"(أ) بذل قصارى الجهد لتنفيذ أحكام المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى؛

"(ب) حث الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تبادر إلى الانضمام للعهد في أقرب وقت ممكن؛

"(ج) دعوة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن تولي، في إطار أنشطتها، عناية خاصة لخطة العمل هذه، وأن تواصل رصد تنفيذ التدابير المحددة المنصوص عليها في المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

"(د) دعوة هيئات المعاهدات ذات الصلة والوكالات المتخصصة المعنية في الأمم المتحدة إلى بحث كيف يمكنها أن تسهم في إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ هذا الحق ضمن إطار المتابعة

المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة لما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات دولية رئيسية ومن مؤتمرات قمة، بما فيها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا ١٩٩٣، وفي نطاق اختصاصاتها:

"(ه) دعوة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن يقوم، بالتشاور مع هيئات المعاهدات ذات الصلة، وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة وبرامجها والآليات الحكومية الدولية المختصة، بوضع تعريف أفضل للحقوق المتصلة بالغذاء المذكورة في المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباقتراح سبل تنفيذ وإعمال هذه الحقوق بوصفها وسيلة لتحقيق التزامات والأهداف الخاصة بم المؤتمر القمة العالمي للأغذية، مع مراعاة امكانية صياغة خطوط توجيهية طوعية يهتدى بها في تحقيق الأمن الغذائي للجميع".

٤- وتعتبر خطة العمل برمتها بالطبع بالحق في الغذاء والأمن الغذائي. وترد فيما يلي بعض المقتطفات ذات الصلة بعمل اللجنة:

(أ) جاء في مقدمة خطة العمل ما يلي:

"...١٢- ان تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل مسؤولة كل دولة وحقها السيادي تمارسها من خلال القوانين الوطنية، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج، وتحديد الأولويات الانمائية بما يتفق وجميع حقوق الإنسان وحرriاته الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. وإن ما تتسم به مختلف القيم الدينية والعرقية والخلفيات الثقافية والمعتقدات الفلسفية للأفراد ومجتمعاتهم من دلالة هامة وما تستوجبه من احترام كامل أمان ينبع أن يسهموا في تتمتع الناس كافة بحقوقهم الإنسانية تماماً كاملاً من أجل بلوغ الهدف المتمثل في توفير الأمن الغذائي للجميع".

(ب) جاء في الالتزام الأول ما يلي:

"سنكفل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف ايجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر واحلال السلام الدائم، وتستند الى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوى سبيل يقود الى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع".

(ج) جاء في الهدف ١-١ ما يلي:

"تفادي الصراعات وحلها سلمياً وتوفير بيئة سياسية مستقرة من خلال احترام جميع حقوق الإنسان وحررياته الأساسية والديمقراطية وتوفير إطار قانوني واضح وفعال، وانتهاج ادارة واضحة وخاضعة للمساءلة في جميع المؤسسات القطرية والدولية العامة والخاصة والمشاركة الفعالة والمتكافئة لجميع الناس، على كل المستويات، في اتخاذ القرارات والتدابير التي تؤثر على أنمنهم الغذائي".

"وتحقيقاً لهذه الغاية ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع أطراف المجتمع المدني، حسبما يكون مناسباً، بما يلي حيالاً لم يتم انجازه بالفعل:

"..."

"(ب) تطوير عمليات لوضع السياسات، وعمليات تشريعية وتنفيذية تقوم على الديمقراطية والشفافية، والمشاركة، وتعزيز الصالحيات، ..."

"(ج) تعزيز وتدعيم النظم القانونية والقضائية ذات الأداء الكافء لحماية حقوق الناس كافة، ..."

"(د) الاعتراف بالسكان الأصليين ومجتمعاتهم ومساندتهم، ..."

"..."

"(د) جاء في الهدف ٣-١ ما يلي:

"ضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز صالحيات النساء، ..."

"(ه) بموجب الهدف ٤-٤، ستقوم الحكومات بما يلي، حسبما يكون مناسباً:

"... (ب) تنفيذ أو تعزيز السياسات الرامية إلى مكافحة التمييز إزاء أفراد الفئات الحساسة والمحرومة على الصعيد الاجتماعي، والأفراد المنتمين إلى الأقليات، مع ايلاء اهتمام خاص لحقوقهم في ملكية الأرض وأشكال الملكية الأخرى واحتياجاتهم بالقروض والتعليم والتدريب والأسواق التجارية وبرامج الأمن الغذائي؛ ..."

"(و) جاء في الالتزام الثاني ما يلي:

"سننفذ سياسات ترمي إلى استئصال الفقر والظلم، وإلى تحسين سبل وصول الجميع مادياً واقتصادياً في كل وقت إلى الغذاء الكافي والمناسب والسليم، واستخدامه بصورة فعالة."

"(ز) جاء في الهدف ٢-٢ ما يلي:

"تمكين العائلات والأسر والأفراد الذين يعوزهم الأمن الغذائي من تلبية احتياجاتهم من الغذاء والتغذية، والسعى لمساعدة من لا يستطيعون ذلك".

"وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقوم الحكومات، في شراكة مع جميع فعاليات المجتمع المدني، بما يلي، حسبما يكون مناسباً:

(أ) وضع نظام وطني للمعلومات والخرائط المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، والتعرض له، واستكمال هذا النظام دوريًا، عند الاقتضاء، مع بيان المواقع والسكان المتأثرين بالجوع وسوء التغذية أو المعرضين لهذه الأخطار، والعناصر التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي، وذلك على مستويات منها المستوى المحلي، ..."

(ج) جاء في الالتزام الرابع ما يلي:

"سنسعى جاهدين لضمان أن تؤدي سياسات تجارة الأغذية والمحاصيل الزراعية والسياسات التجارية العامة إلى دعم الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل وجهته السوق".

٥- بإمكان طلب إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية والزراعة، كما أنهما موجودان على شبكة إنترنيت: <http://www.fao.org/wfs/homepage.htm>.

- - - - -